

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

هذه الخمسة فيها حكومة في ظاهر المذهب .  
قوله فهذه الخمسة فيها حكومة في ظاهر المذهب .  
وهو المذهب وعليه الأصحاب .  
قال الزركشي هذا المشهور والمختار للأصحاب من الروايتين .  
وعنه في البازلة بعير وفي الباضعة بعيران وفي المتلاحمة ثلاثة وفي السمحاق أربعة .  
اختارها أبو بكر .  
وحكى الشيرازي عن ابن أبي موسى أنه اختار ذلك في السمحاق .  
وعن القاضي أنه قال : متى أمكن اعتبار الجراحات من الموضحة - مثل أن يكون في رأس  
المجنبي عليه موضحة إلى جانبها - قدرت هذه الجراحات منها .  
فإن كانت بقدر النصف : وجب نصف أورش الموضحة وإن كانت بقدر الثلث وجب ثلث الأورش وعلى  
هذا إلا أن تزيد الحكومة على ذلك فيجب ما تخرجه الحكومة .  
وملخصه أنه يوجب الأكثر مما تخرجه الحكومة أو قدرها من الموضحة قال المصنف وهذا لا  
نعلمه مذهباً للإمام أحمد C ولا يقتضيه انتهى .  
قوله وخمس فيها مقدر أولها الموضحة التي توضح العظم أي تبرزه ففيها خمسة أبعرة .  
هذا المذهب مطلقاً وعليه الأصحاب .  
وعنه في موضحة الوجه عشرة .  
نقلها حنبل واختارها الزركشي وأولها المصنف .  
فائدة : يجب أورش الموضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشعر .  
وحد الموضحة ما أفضى إلى العظم ولو بقدر إبرة .  
ذكره ابن القاسم والقاضي واقتصر عليه المصنف والشارح .  
وقال في الرعاية الكبرى الموضحة ما كشف عظم رأس أو وجه أو غيرهما .  
وقيل : ولو بقدر رأس إبرة انتهى